الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

- **تاريخ الاجتماع:** 25 ديسمبر 2023
- **جدول الأعمال:** الانطلاق في النظر في مشروع القانون عدد 2023/40 المتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب الخدمة الوطنية.
- **الحضور:**
  - **الحاضرون:** 03
  - **المعتذرون:** 07
  - **الغائبون:** 00
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:** لا أحد

- **افتتاح الجلسة:** س14و30دق **رفع الجلسة:** س15.45

I- مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح جلسة مساء يوم الاثنين 25 ديسمبر 2023 خصصتها للانطلاق في النظر في مشروع القانون عدد 2023/40 المتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب الخدمة الوطنية.

هذا، وفي بداية الجلسة تمت تلاوة أحكام الفصل الوحيد الذي تضمنه هذا المشروع والذي ينص على أن يتم اعفاء بصفة استثنائية من واجب الخدمة الوطنية، المواطنين مواليد ما قبل غرة جانفي 2000 ممّن لم يُسوُّوا وضعيتهم إزاء واجب الخدمة الوطنية ولا يشمل الإعفاء المواطنين المدعوّين لأداء الخدمة الوطنية في إطار الاستجابة لحاجيات الدفاع الشامل ومُقتضيات التضامن الوطني.

على إثر ذلك تم استعراض محتوى وثيقة شرح الأسباب المصاحبة للمشروع الذي جاء فيها أن أداء الخدمة الوطنية يُعْتبر واجبا دستوريا على كل مواطن بلغ من العمر 20 عاما ويبقى ملزما بأدائها إلى حين بلوغه سن 35 في إطار إعداده للدفاع عن حوزة الوطن والمشاركة في التنمية الشاملة للبلاد وذلك طبقا لمقتضيات القانون عدد 1 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جانفي 2004 المتعلّق بالخدمة الوطنية. وبالنظر إلى أنّ أداء الواجب الوطني المذكور ينبني قانونا على التقدم التلقائي، فإن أغلب المواطنين الذين بلغوا السن القانونية للخدمة الوطنية والذين لا يستجيبون لشروط التأجيل والإعفاء كما تمّ ضبطها بالقانون عدد 1 لسنة 2004، يتهربون من أداء واجبهم الوطني ومن تسوية وضعياتهم إزاء الخدمة الوطنية. وأدى هذا العزوف إلى تراكم ملفات الشبان الذين تخلفوا عن تسوية وضعياتهم إزاء قانون الخدمة الوطنية ممّا انجرّ عنه تأخير في متابعتهم قضائيا باعتبار أن المواطن الذي لم يتقدّم لتسوية وضعيته إزاء قانون الخدمة الوطنية يعدّ مرتكبا لجريمة الفرار طبقا لما جاء بالفصل 31 من القانون عدد 1 لسنة 2004 المشار إليه أعلاه وطبقا للفصل 66 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية. مع الاشارة صلب وثيقة شرح الاسباب أنه لا تتوفر لدى مصالح الإدارة العامة للتجنيد والتعبئة وإدارة القضاء العسكري الإمكانيات البشرية والمادية الضرورية لمعالجة الكم الهائل من ملفات المتخلفين عن أداء واجب الخدمة الوطنية التي تزيد عن 403 ألف ملف.

كما ورد بوثيقة شرح الاسباب أنّ تسوية الوضعية القانونية للشبان المتخلفين من خلال إعفاءهم بمقتضى نص خاص من أداء واجب الخدمة الوطنية لئن كانت تهدف إلى تجاوز الإشكاليات القانونية المرتبطة بعدم تسوية وضعياتهم مما يعرقل ممارستهم لبعض حقوقهم وحرياتهم المضمونة دستوريا على غرار حرية التنقل والحق في العمل وغيرها، فهي تكتسب بالأساس بعدا اقتصاديا من خلال تحريك الدورة الاقتصادية عبر تسهيل انخراط المعنيين بأحكامه في الحياة المهنية والبحث عن مواطن شغل .مع التأكيد أن الإعفاء لا يشمل المواطنين المدعوّين لأداء الخدمة الوطنية في إطار الاستجابة لحاجيات الدفاع الشامل ومقتضيات التضامن الوطني.

هذا، وفي معرض نقاشهم حول المشروع المعروض، طرح النواب الحاضرون جملة من الملاحظات والاستفسارات التي تمحورت بالأساس حول التأكيد على أهمية المشروع المعروض على أنظارهم باعتباره سيمكن من تسوية الوضعية القانونية لعدد كبير من الشبان المتخلفين عن أداء واجب الخدمة الوطنية من ناحية وسيسمح من ناحية أخرى بتجاوز جميع الإشكاليات القانونية المرتبطة بعدم تسوية وضعياتهم وتسهيل وانخراطهم في الحياة الاقتصادية والمهنية. مشددين في الان ذاته على ضرورة البحث في الإشكاليات الحقيقية الذي ساهمت في عزوف الشباب على أداء الخدمة العسكرية وفي آليات تنفيذ القانون الحالي المنظم للخدمة العسكرية في بلادنا والذي يستوجب تنقيحه في أسرع الآجال واعتماد المراجعة الشاملة لهذا القانون خاصة

وأنه سبق لوزارة الدفاع الوطني أن أكدت انها تعمل حاليا على هذه المراجعة وهي في مراحلها الاخيرة. مع التأكيد على أهمية دعم دور الخدمة الوطنية كواجب دستوري في تعزيز حِسّ الانتماء لدى الناشئة ودعم دور ها في المجال التنموي.

هذا، وبهدف مزيد تعميق النظر في هذا المشروع ارتات اللجنة مواصلة النقاش العام حول هذا المشروع في الجلسة القادمة للجنة المقررة ليوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 مع برمجة جلسة استماع لممثلين عن جهة المبادرة التشريعية وذلك خلال الأسبوع القادم.

II- قرار اللّجنة:

- **برمجة جلسة لمواصلة النقاش العام حول المشروع المعروض صبيحة يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 لمزيد تعميق النظر فيه.**
- **برمجة جلسة استماع لممثلين عن جهة المبادرة التشريعية بخصوص هذا المشروع خلال الأسبوع الأول من شهر جانفي 2024.**

رئيس اللجنة	**مقرّر اللجنة**
عَادل ضياف	**ثَابت العابد**